التَّدخُّل العسكريِّ لِحلفِ شَمال الأَطلسيَّ كآليَّة لِتسويةِ الأَزَماتِ (الأَزمَة اللّيبيَّةِ _ أُنموذَجًا)

إعداد: أنس صالح الجديعو **إشراف: أ.د. جاسم محمد زكريا**

طالب دُكتوراه في قسمِ القانونِ الدَّوليِّ **أ.د. في قسمِ القانونِ الدَّوليِّ**

كُليَّة الحُقوق / جامِعة دمَشق **كُليَّة الحُقوق / جامِعة دمَشق**

المُلخّص

برزَ دورُ المنظماتِ الإقليميةِ بوصفه إطاراً بديلاً للأممِ المتحدةِ في تسويةِ الأزماتِ والتصدي لانتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ التي تحدثُ في السنواتِ الأخيرةِ وذلكَ استناداً لميثاقِ الأممِ المتحدةِ وتحتَ رقابةِ مجلسِ الأمنِ الدولي، وتعدَ الأزمةُ الليبيةُ خيرَ أنموذجٍ عن تدخلِ الحلفِ الأطلسيَ بغرضِ الحدِ من انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ وحمايةِ المدنيينَ استناداً إلى قراراتِ مجلسِ الأمنِ الدولي رقمِ / 1970 ، 1973 لعامِ 2011 م / الذي أعطى التدخلُ الغطاءُ الإنسانيُ، إلا أنَ التدخلَ العسكريَ في ليبيا أخذَ مساراً مغايراً وأدى دوراً رئيساً في إسقاطِ نظامِ الرئيسِ الليبي السابقِ معمرْ القذافي، وأسهم بشكلٍ كبيرٍ في دعمِ ومساندةِ قوى الأمر الواقع للسيطرةِ على الجغرافيةِ الليبيةِ، تاركاً ليبيا أمامَ تحدياتٍ عدة تؤثرُ في استقرارها، بالإضافةِ إلى العديدِ من الآثارِ والانعكاساتِ السلبيةِ؛ ومنها: السياسيةَ والأمنيةِ، والاقتصاديةَ، والاجتماعيةَ، والتي جعلت من ليبيا دولةً منهارةً تحتاجُ إلى إعادةِ بناءٍ.

الكلمات المفتاحيّة: حلفُ شمالِ الأطلسيَ، مجلسُ الأمنِ، ليبيا، أساس قانونيٌ، انعكاساتٌ.

NATO military intervention as a crisis resolution mechanism

(The Libyan crisis - a model)

Presented by	Supervised by
Anas AL-gdeou	**Dr. Jassem Zakaria**
PHD student at international law	**Prof. at international law**
Law school, Damascus University	Law school, Damascus University

Abstract

The role of regional organizations has emerged as an alternative framework to the United Nations in resolving crises and addressing human rights violations that have occurred in recent years, based on the Charter of the United Nations and under the supervision of the UN Security Council, The Libyan crisis is the best example of NATO intervention with the aim of reducing human rights violations and protecting civilians based on UN Security Council Resolution No. /1970, 1973 of 2011 /, which gave the intervention humanitarian cover, However, the military intervention in Libya took a different path and played a major role in overthrowing the regime of former Libyan President Muammar Gaddafi, and contributed greatly to supporting and assisting the opposition forces to control the Libyan geography, Leaving Libya facing several challenges that affect its stability, in addition to many negative effects and repercussions, including: political, security, economic, and social, which made Libya a collapsed state in need of rebuilding.

Keywords: **NATO, Security Council, Libya, Legal basis, Implications**.

المُـقدّمــة

يُعدّ التدخلُ الدوليُ بصيغتهِ الإنسانيةِ أحدَ الاستثناءاتِ الواردةِ على المبادئِ التي يقومُ عليها المجتمعُ الدوليُ في التنظيمِ الدوليِ المعاصرِ، ولقد توسعت فكرةَ هذا التدخلِ في إطارِ المنظماتِ الإقليميةِ بعدَ أن أصبحت الأممُ المتحدةُ غيرَ قادرةٍ على التصدي لانتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ التي تحدثُ في السنواتِ الأخيرةِ مما جعلَ من الضرورةِ بمكانِ تحريكِ آلياتٍ جديدةٍ لحفظِ الأمنِ والسلمِ الدوليينِ، وقد برزت المنظماتُ الإقليميةُ كإطارٍ بديلٍ للأممِ المتحدةِ في ذلكَ خاصةً أنَ ميثاقَ الأممِ المتحدةِ قد أعطى الحقُ لها بأن تستعينَ بالأخيرةِ في أعمالٍ تخصُ الأمنَ والسلمَ الدوليينِ من خلالِ تفويضها في ذلكَ معَ الرقابةِ عليها من مجلسِ الأمنِ الدوليِ.

وقد عرفت المنطقةُ العربيةُ العديدَ من التدخلاتِ الدوليةِ بمختلفِ أنماطها وأشكالها وبمختلفِ الصيغِ، ومن بينِ التدخلاتِ الحديثةِ نجدُ التدخلُ العسكريُ لحلفِ شمالِ الأطلسيَ (الناتو) في ليبيا والذي جاءَ في حقبةِ ما يعرفُ بالربيعِ العربيِ التي كانَ لليبيا نصيبَ منها، وكبقيةِ ما عاشتهُ الدولُ العربيةُ التي مرت بهذهِ المرحلةِ من دمارٍ للبنى التحتيةِ والخسائرِ البشريةِ وتشابكٍ وتعقد الوضع الأمنيِ الداخليِ عاشتهُ أيضا ليبيا، إلا أنَ الأزمةَ الليبيةَ هيَ الأكثرُ تعقيدا وعنفا وانتهاكا لحقوقِ الإنسانِ، الأمرُ الذي أدى إلى تدويلها من خلالِ تدخلِ الحلفِ الأطلسيَ بتفويضٍ من مجلسِ الأمنِ الدوليِ من أجلِ إدراكها وتسويتها .

ويثيرَ موضوعُ التدخلِ العسكريِ الخارجيِ العديدَ من الانتقاداتِ والتساؤلاتِ حولَ شرعيتهِ ومشروعيتهِ وذلكَ كونهُ يتناقضُ معَ أحدِ أسسِ النظامِ الدوليِ الحديثِ وهيَ قاعدةُ عدمِ استخدامِ القوةِ في العلاقاتِ الدوليةِ، وعلى خلفيةِ التدخلِ العسكريِ في ليبيا تمت الاستعانةُ بالعديدِ من المسوغاتِ التي بررت عمليةَ التدخلِ واستخدامِ القوةِ العسكريةِ والتي كانَ لها منعكساتٌ على صعيدِ الداخلِ الليبيِ كما على الصعيدِ الإقليميِ وحتى الدوليِ.

إِشْكاليَّةُ البَحثِ:

تتمحور إشكالية البحث في التساؤل عن: **إلى أيِ مدى ساهمَ حلفُ شمالِ الأطلسيَ (الناتو) في تسويةِ الأزمةِ الليبيةِ وذلكَ عبرَ تدخلهِ العسكريِ فيها؟**

ويتفرع عن التساؤل الرئيس لهذا البحث، التساؤلات الآتية:

1- ما هو الأساس القانوني المعتمد لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا؟
2- كيف انعكس التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي على ليبيا؟
3- هل تدخل الحلف عسكرياً في ليبيا كان نتيجة لتوفر مصالح استراتيجية أم هو كان مجرد رد فعل دولي لحماية القيم الإنسانية والمحافظة على الاستقرار الدولي؟

أهميَّةُ البَحثِ:

تأتي أهميةَ البحثِ من كونهِ يسلطُ الضوءُ على دورِ حلفِ شمالَ الأطلسيَ في الأزمةِ الليبيةِ وذلكَ من خلالِ التعرفِ على الأسسِ القانونيةِ لتدخلِ العسكريِ في ليبيا وتوضيحِ آثارِ هذا التدخلِ عليها، ومحاولةُ فهمِ الأبعادِ الحقيقيةِ للتدخلِ في ليبيا وتوضيحِ منعكساتها المختلفةِ إذ إنَ الأحداثَ التي حدثت ولا زالت تحدثُ في ليبيا لا تتوقفُ آثارها على ليبيا فقط وإنما تعكسُ على كلِ دولِ المنطقةِ.

أهدافُ البَحثِ: يهدف البحث للوصول إلى ما يلي:

1- التعرف على الأساسِ القانونيِ لتدخلِ حلفِ شمالَ الأطلسيَ في ليبيا وقراراتِ مجلسِ الأمنِ الدوليِ إزاءَ هذا التدخلِ ومدى مشروعيةِ التدخلِ على أرضِ الواقعِ.
2- التعرف على مدى تأثيرِ عمليةِ التدخلِ العسكريِ لحلفِ شمالِ الأطلسيَ على ليبيا وكيفيةِ مساهمتهِ في التقليلِ من حدةِ النزاعِ أم انقلابِ الوضعِ الليبيِ إلى أسوء.
3- التعرف على حقيقةِ أبعادِ التدخلِ العسكريِ في ليبيا ومدى تحقيقِ الحلفِ الأطلسيَ لأهدافهِ من التدخلِ في ليبيا.

حدودُ البَحثِ:

المجال المكاني للدراسة: يتجلى بطبيعةِ الحالِ بموضوعِ دراستنا على دولة ليبيا بعدَ حدوثِ الأزمةِ فيها وقيام حلف شمالَ الأطلسي الناتو بالتدخلِ عسكريا بغرضِ الحدِ من انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ وحمايةِ المدنيينَ.

المجال الزماني للدراسة: يتجلى بالمدةِ الزمنية التي بدأت بها الأزمةُ الليبيةُ مع بدايةِ 2011م وصولاً إلى التدخلِ العسكريِ فيها، ومنعكساتُ التدخل العسكري حتى تاريخِ إعدادِ البحثِ.

مصطلحاتُ البَحثِ:

التَّدخل العسكريِّ: وهو استخدام القوة العسكريَّة ضد دولة بغرض تحقيق إهداف عسكرية أو إنسانيَّة أو اقتصاديَّة أو استراتيجيَّة.

حلف شمال الأطلسيَّ: وهو تحالف سياسيٌّ وعسكريٌّ يضُم 32 دولة بهدف التَّعاون والتنسيق في مجال الأمن والدِّفاع.

الأزمات الدوليَّة: هي حدث فُجائي أو سلسلة من الأحداث تؤدِّي إلى خسائر واسعة الانتشار في الأرواح أو يسفر عنها معاناة شديدة أو حدوث أضرار ماديَّة أو بيئيَّة بليغة وواسعة الانتشار وطويلة الأمد وبالتَّالي تعطيل عمل المجتمع بشكل خطير.

الأزمة الليبيَّة: وهي حالة من الفوضى أصابت في ليبيا مع بداية عام 2011م، على أثر الفوضى التي حدثت في المنقَّطة العربيَّة بشكل عام، والتي أدَّت بدورها إلى انتشار السِّلاح والاقتتال وزيادة العُنف.

منهجُ البَحثِ:

نظرا لطبيعةِ البحثِ فإنَ الباحثَ يرى أهميةَ الاعتمادِ على عدةِ مناهجَ مكملةٍ لبعضها البعضِ للحصولِ على المعلوماتِ اللازمةِ للإجابةِ على إشكاليةِ البحثِ، وهي:

المنهج الوصفي: بغرضَ استعراضِ الأساسِ القانونيِ المتبعِ في عمليةِ التدخلِ العسكريٍ لحلفِ شمالِ الأطلسيَ في ليبيا.

المنهج التحليلي: بغرضَ استعراضِ منعكساتِ التدخلِ العسكريٍ لحلفِ شمالِ الأطلسيَ على ليبيا، وتبيانَ الأبعادِ الحقيقيةِ لهذا التدخلِ.

خطّةً البَحثِ:

المطلب الأول: الأساس القانونيٍ لتدخلِ حلفِ شمالَ الأطلسيَ في ليبيا.

الفرع الأول: تحميلُ جامعةِ الدولِ العربيةِ لمجلسِ الأمنِ مسؤوليةَ الأوضاعِ في ليبيا.

الفرع الثاني: التدخلُ العسكريُ في ليبيا في ضوءِ قراراتِ مجلسِ الأمنِ.

المطلب الثاني: انعكاسات تدخلِ حلفِ شمالَ الأطلسيَ على ليبيا.

الفرع الأول: الانعكاساتُ على المستوى الداخلي.

الفرع الثاني: الانعكاساتُ على المستوى الخارجي.

المطلب الأول: الأساس القانوني لتدخلِ حلفِ شمالَ الأطلسيَ في ليبيا.

إن لكل تدخل عسكري أساساً قانونياً وسبباً مقنعاً يرتكز عليه لتبرير هذا الفعل وإعطائه صبغة الشرعية الدولية، فكذلك التدخل العسكري في ليبيا عن طريق (الناتو)[1] لم يكن استثناء عن سابقيه فقد كان له أساس قانوني اعتمدت عليه قوات الحلف الأطلسي المتدخلة في ليبيا من خلال قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي بعد أن كان هناك تفويضاً كاملاً من جامعة الدول العربية بضرورة التدخل في ليبيا لإنهاء الأزمة فيها.

وعلى ذلك، تنقسم الدراسة في هذا المطلب إلى فرعين: تحميل جامعة الدول العربية لمجلس الأمن مسؤولية الأوضاع في ليبيا (الفرع الأول)، التدخل العسكري في ليبيا في ضوء قرارات مجلس الأمن (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحميلُ جامعةِ الدولِ العربيةِ لمجلسِ الأمنِ مسؤوليةَ الأوضاعِ في ليبيا.

[1] **الناتو**: هو عبارة عن منظمة عسكرية أوروبية الأصل كان الهدف من إنشائها الدفاع عن أوربا ومواجهة حلف وارسو أثناء الحرب الباردة (الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم عام 1948)، والناتو هو اختصار لعبارة "حلف الشمال الأطلسي"، وقد أنشئ حلف الناتو نتيجة الاتفاقية التي وقعت عليها الدول الأعضاء في عام 1949م في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقر حلف الناتو الرئيسي في مدينة بروكسل في بلجيكا، ويضم حلف الناتو 32 دولة وأخر الدول المنظمين إليه هي السويد بتاريخ 2024/3/7م.

للمزيد أنظر **الموقع الرسمي للناتو**، متوفر على الرابط الآتي: https://www.nato.int/ . تاريخ الزيارة: 2024/6/1.

إن دور جامعة الدول العربية إزاء الأزمة في ليبيا كان مختلفاً عن دورها في بقية الأزمات العربية التي جاءت بعد عام 2011م، إذ كان لها دور واضح وهام في الأزمة الليبية تمثل في العديد من القرارات[2].

ويعد موقف الجامعة العربية من الأزمة الليبية غير مسبوق لخروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، وشكل هذا الموقف استثناء خاصة أنه أعقب موقفها السلبي من الأحداث في تونس ومصر، حيث تعاطت الجامعة العربية بإيجابية واضحة مع الأحداث في ليبيا منذ بدايتها واتخذت موقفاً رسمياً لتنحاز إلى الشعب ضد النظام الليبي الذي كان قائماً آنذاك، ودعت الجامعة العربية في قراراتها إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وتشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول الأحداث في ليبيا[3].

ومع استمرار تأزم الوضع واستخدام الأسلحة الثقيلة في ليبيا، سرعات ما اتخذت الجامعة العربية القرار الأهم في الأزمة الليبية، فقرر مجلس الجامعة العربية النقاط الآتية[4]:

1. الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة لا سيما المناطق التي تتعرض للقصف كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات ومع مراعاة السيادة والسلامة لدول الجوار.

[2] Maulidya, Al Dina. (2020). **Efforts of the Arab League in Resolving the Arab Spring Conflict in Libya and Syria in 2010-2012**. Journal of Social and Political Studies. Vol:4. p-p: 55-66. Universities Islam Negeri Radon Fatah. Palembang: Indonesia. P62-63.

[3] القرار **رقم 7298** الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن ليبيا بتاريخ 2011/3/2م.
[4] القرار **رقم 7360** الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن ليبيا بتاريخ 2011/3/12م.

2. التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطة الليبية الأمر الذي يفقدها الشرعية.
3. تجديد الدعوة للدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدة العاجلة، وكذلك للدول المساعدة على إجلاء المواطنين العرب الراغبين في مغادرة ليبيا.

ويعد موقف الجامعة العربية الإيجابي من الأزمة الليبية وقرارها رقم 7360 تفويضاً كاملاً بضرورة التدخل في ليبيا إذ مهد الطريق لإصدار مجلس الأمن الدولي القرارات رقم 1970 و1973 (سوف نتطرق إلى مضمونهما لاحقاً) التي تقضي بتدويل الأزمة الليبية وتدخل قوات حلف شمال الأطلسي وتخويلهم صلاحية فرض الحظر الجوي.

وإن موقف الجامعة العربية من الأزمة الليبية يجد تفسيره في عدة اعتبارات، أهمها:

أولاً: إدراك الجامعة العربية أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي لتسوية النزاع الليبي وأن قراراً دولياً سيصدر عن قريب معلناً التدخل العسكري وأن كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي والدفاع عن حقوق الإنسان.

ثانياً: حرص الجامعة العربية على اتخاذ موقف إيجابي تجاه الأزمة الليبية، تداركاً منها لمواقفها السلبية تجاه الأزمتين التونسية والمصرية.

ثالثا: لم تجد الجامعة العربية بديلاً من اتخاذ موقفها الإيجابي تجاه الأزمة الليبية وذلك درءاً لما سيقال عن صمتها اتجاه تجاوزات التي حدثت ضد المدنيين، بالإضافة إلى العلاقة الرسمية السيئة بين ليبيا وعدد من دول العربية والخليج العربي في السنوات الأخيرة مما سهل على الجامعة العربية اتخاذ هكذا موقف[5].

[5] اتخذت كل من المملكة العربية السعودية وقطر والأمارات العربية المتحدة موقفاً واضحاً ضد نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي وصوتت لفرض حظر جوي فوق ليبيا، في حين اتخذت كل من سورية واليمن والسودان والجزائر موقفاً رفضاً لتدخل في شؤون ليبيا الداخلية. للمزيد أنظر: الرشيد، أحمد الزروق. (2017). **إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 -**

الفرع الثاني: التدخلُ العسكريُ في ليبيا في ضوءِ قراراتِ مجلسِ الأمنِ.

بعد أن أخذت الأزمة الليبية منحى نزاع مسلح دامي أخذت المنظمات الدولية والإقليمية على عاتقها تدويل النزاع في ليبيا ونقله إلى مجلس الأمن الدولي، من أجل مواجهة الأزمة الإنسانية وحماية المدنيين، لذلك أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1970 والقرار رقم 1973 اللذين كان على أثرهما التدخل العسكري في ليبيا[6].

أولا: قرار مجلس الأمن رقم 1970.

أتخذ مجلس الأمن القرار رقم 1970 في جلسته رقم 6491 المعقودة في 2011/2/26م والذي أعرب فيه عن قلقة إزاء الوضع في ليبيا وإدان فيه العنف واستخدام القوة ضد المدنيين وشجب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان[7]، كما أن تدخل مجلس الأمن جاء طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يجيز له اتخاذ ما يراه مناسباً من تدابير لا تكون مستندة على قوات مسلحة وذلك من أجل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين[8]، وفيما يلي نتطرق لأهم ما جاء في القرار:

إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية: وذلك للتحقيق في الأحداث الواقعة في ليبيا ضد المدنيين[9].

حظر الأسلحة: يلزم القرار جميع الدول أن تتخذ فوراً ما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة إلى ليبيا وما يتصل بها من العتاد وذخيرة ومعدات بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين[10].

2016. مجلة مدارات سياسية. عدد:3. ص-ص: 82-113. ص95 وبعد. تبسة: الجزائر. مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات.

6 القريشي، حيدر. (2018). **التدخل العسكري وآثاره في العلاقات الدولية**. ط1. القاهرة: مصر. المركز العربي للنشر والتوزيع. ص 281.

7 الفقرات **1، 2** من ديباجة القرار

8 نصت **المادة 41** من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، .....".

9 الفقرات **4، 5، 6، 7، 8** من القرار.

10 الفقرات **9، 10، 11، 12، 13، 14** من القرار.

تجميد الأصول وحظر السفر: يلزم القرار أن تقوم جميع الدول الأعضاء دون تأخير بتجميد جميع الأموال والأصول المادية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة على أرضها والتي يملكها أو يتحكم فيها (عائلة القذافي)[11]، بالإضافة إلى أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع أفراد (عائلة القذافي) من الدخول أرضها أو عبورها[12].

ثانياً: قرار مجلس الأمن رقم 1973.

أتخذ مجلس الأمن القرار رقم 1973 في جلسته رقم 6498 المعقودة في 2011/3/17م والذي جاء نتيجة أن السلطات الليبية لم تمتثل للقرار رقم 1970 وأن الأخير لم يكن له دور فعال بالشكل المطلوب في إيجاد حلول لإنهاء فتيل النزاع القائم في ليبيا وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية[13]، رغم أنه تضمن مجموعة من التدابير فيها نوع من الردع، ولكن الأزمة الليبية أخذت منحى آخر وأصبحت أطراف النزاع في حالة عدم السيطرة وذلك لعدم وجود أرضية مناسبة للوصول إلى طاولة الحوار التي يمكن من خلالها عقد حوار وطني يجمع جميع أطراف النزاع وينهي الأزمة بأقل الأضرار.

ولم يكن أمام مجلس الأمن الدولي إلا أن يتخذ قرار حاسم وفعال وسريع، وذلك من أجل إيقاف المعاناة في ليبيا والخسائر في صفوف المدنيين، فجاء القرار رقم 1973 طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح للمجلس اتخاذ بطريقة القوات الجوية والبرية ما يراه مناسباً من الأعمال لحفظ الأمن والسلم الدوليين[14]، وجاء القرار تحت مسمى حماية المدنيين وتضمن عدة نقاط، وفيما يلي نتطرق لأهم ما جاء في القرار:

حماية المدنيين: يجيز للدول التي قامت بإخطار الأمين العام وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة (ولو تطلب الأمر

---

11 **عائلة القذافي**: هي كل الأفراد التي تربطهم صلة مباشرة بالرئيس الليبي السابق معمر القذافي والذي حكم ليبيا منذ عام 1969م إلى عام 2011، بالإضافة إلى بعض الشخصيات السياسية والعسكرية التابعة للنظام الليبي السابق.

12 الفقرات **15، 16، 17، 18، 19، 20، 21** من القرار.

13 الفقرات **2، 3** من ديباجة القرار.

14 نصت **المادة 42** من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: " إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة".

تدخلنا عسكرياً) لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المعرضين لخطر الهجمات في ليبيا، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية[15].

فرض منقطة حظر جوي: يقر القرار بفرض حظر جوي شامل فوق الأراضي الليبية من أجل منع قصف المنديين وبشمل القرار الطائرات التجارية والعسكرية واستثناء طائرات الإغاثة الطبية التي تحمل المساعدات الإنسانية والطبية أو المخصصة لإجلاء الرعاية الأجانب[16].

إنفاذ حظر الأسلحة: وذلك إعمال لما جاء في القرار رقم 1970، إذ يذكر جميع الدول وخاصة الدول المجاورة لليبيا بحظر توريد جميع أنواع الأسلحة، وتفتيش جميع الموانئ والسفن المتجهة أو القادمة من ليبيا[17].

وبناءً على ما سبقَ يمكننا القولُ إنَ قرارَ الجامعةِ العربيةِ رقمِ 7360 جاءَ بمثابةِ حجةٍ لمجلسِ الأمنِ الدوليِ لتدخلٍ في الشأنِ الليبيِ، وفي قرارهِ رقمَ 1970 أكتفي مجلسُ الأمنِ بوضعِ التدابيرِ الإكراهيةِ والرادعةِ، إلى أنهُ سرعانَ ما اعتبرَ مجلسُ الأمنِ أنَ الأزمةَ الليبيةَ تشكلُ تهديدا للأمنِ والسلمِ الدوليينِ فأتخذ القرارَ رقمَ 1973 الذي أعطى الشرعيةَ الدوليةَ للتدخلِ الدوليِ الإنسانيِ في ليبيا بحجةِ حمايةٍ المدنيينَ وإعمالاً لمبدأِ " مسؤوليةِ الحمايةِ " وذلكَ بحسبِ ما جاءَ في ديباجتهِ، مما أفرزَ لنا تدخلُ حلفِ شمالَ الأطلسيَ في ليبيا بتاريخِ 19 / 3 / 2011 م.

المطلب الثاني: انعكاسات تدخلِ حلفِ شمالَ الأطلسيَ على ليبيا

لقد انخرط حلف شمال الأطلسي في التدخل في ليبيا منذ الساعات الأولى لتبني القرار الأممي رقم 1973، وبدأ التحالف الدولي عملية (فجر أوديسا) من خلال القصف الجوي

15 الفقرات **4، 5** من القرار.
16 الفقرات **6، 7، 8، 9، 10، 11، 12** من القرار.
17 الفقرات **13، 14، 15، 16** من القرار.

والبحري لأهداف ومواقع ليبية، وأدى ذلك إلى العديد من الانعكاسات على الواقع الليبي في عدة أصعدة ومجالات[18].

وعلى ذلك، تنقسم الدراسة في هذا المطلب إلى فرعين: الانعكاسات على المستوى الداخلي (الفرع الأول)، الانعكاسات على المستوى الخارجي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الانعكاساتُ على المستوى الداخليِ.

عرفت ليبيا بعد تدخل حلف شمال الأطلسي مجموعة من الانعكاسات كان لها أثر سلبي على الصعيد الداخلي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: الانعكاسات السياسية والأمنية:

يعد سقوط مدينة سرت وموت الرئيس الليبي السابق معمر القذافي من أبرز النتائج السياسية التي حققت بفضل التدخل العسكري في ليبيا[19]، إلا أن المشهد في لبيبا بعد التدخل العسكري اتسم بالفوضى وعدم الاستقرار السياسي وساهم بشكل كبير في انهيار المؤسسات العسكرية والأمنية، فعلى الرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي عام 2011م والذي أعلن عن البدء بصياغة دستور جديد للبلاد بينما يقوم مجلس الوزراء المستحدث من هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية، إلا الأخير لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة

[18] بدأت العملية العسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا إيطاليا وكندا وإسبانيا في حين تعد قطر الدولة العربية التي شاركت بقواتها في العملية العسكرية، وكان هدف التدخل العسكري ضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادة وخطوط الإمداد الرئيسة لقوات القذافي، ونفذت قوات التحالف مجموع (17939) غارة جوية بالإضافة إلى إطلاق قرابة (470) قذيفة من قبل سلاح البحرية، وقد ساهمت هذه الهجمات بشكل أساسي ومباشر في اعتقال الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، وابنه المعتصم، ووزير دفاعه أبو بكر يونس.
للمزيد أنظر، لخضر، رابحي. (2015). **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة**. أطروحة دكتوراه. قسم: العلوم السياسية. كلية: الحقوق والعلوم السياسية. جامعة: أبي بكر بلقايد تلمسان. شتوان: الجزائر. ص308 وبعد.

[19] تعد مدينة سرت في مسقط رأس الرئيس الليبي معمر القذافي، وهي كانت آخر معاقل الموالين له، وتعد معركة سرت هي المعركة التي قتل على أثرها الرئيس الليبي السابق معمر القذافي.

مركزية واحدة إذ فشل في تحقيق تماسك مختلف القبائل والعشائر الليبية بالإضافة إلى التيارات الدينية والأقليات وعليه فقد عمت الفوضى السياسية في ليبيا[20].

وفقدت الدولة الليبية سيادتها وهيبتها جراء انتشار الأسلحة والتنظيمات المسلحة بدعوى حفظ الأمن بسبب ضعف مؤسسات الحكم الانتقالي في تحقيق الأمن وفرض القانون، مما أدى إلى حدوث انفلات أمني شبه كامل إذ شهدت العاصمة الليبية طرابلس أيام دموية وأعلى مستويات العنف بسبب الاقتتال العشوائي باستخدام أسلحة ثقيلة[21].

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية:

تعد ليبيا من الدول الغنية بالثروات الطبيعية إذ يشكل النفط 94% من عائدات ليبيا، إلا أن الاقتصاد الليبي شهد تراجعاً كبيراً عقب التدخل العسكري لخلف شمال الأطلسي وما تلاه من أحداث وصراعات سياسية وعسكرية التي أدت إلى تدمير شبه كامل للبنى التحتية ومنشآت الإنتاج والأنشطة المصرفية ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، وبالتالي انخفض الإنتاج المحلي بنسبة 60% بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي[22].

وأدى عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى الأحداث في مطار طرابلس إلى خسائر اقتصادية فادحة[23]، وقد أشار وزير الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا (محمد عبد العزيز) في جلسة أمام مجلس الأمن الدولي عام 2014م إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وذلك نتيجة انخفاض إنتاج النفط وصادراته إذ خسرت ليبيا أكثر من 30 بليون دولار بسبب

---

[20] للمزيد أنظر. مجلس الأمن. (2013). **تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**. رقم الوثيقة 104. منشورات مجلس الأمن الدولي. نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية. ص2، الفقرات 4 5 6.

[21] شهدت طرابلس يومي 15 و16 من شهر تشرين الثاني عام 2013م مستويات عنف واقتتال غير مسبوقة منذ إلقاء القبض على الرئيس معمر القذافي عام 2011م وذلك عندما أطلقت مسلحون النار على مئات المتظاهرين الذين كانوا يطالبون بخروج التنظيمات المسلحة من المدينة، مما أدى إلى فوضى وتحول المظاهرات إلى اشتباكات مسلحة، وقد لقى 43 شخصاً مصرعهم وأصيب 460 شخصاً وتزايد عدد القتلى في الأيام التالية بسبب استمرار عمليات الاقتتال.

للمزيد أنظر. منظمة العفو الدولية. (2013). **تقرير ليبيا عندما أطلقت الميليشيات النار على المتظاهرين**. منشورات مطبعة منظمة العفو الدولية. لندن: المملكة المتحدة. ص5.

[22] صندوق النقد الدولي. (2012). **تقرير ليبيا ما بعد الثورة: التحديات والفرص**. منشورات صندوق النقد الدولي. واشنطن: الولايات المتحدة الأمريكية. ص3.

[23] معركة مطار طرابلس: هي إحدى المعارك الأهلية الليبية الدامية عام 2014م لسيطرة على مطار طرابلس الدولي والتي كانت بين جماعة فجر ليبيا الإسلامية وكتائب الزنتان الليبية.

خروج موانئ النفط عن سيطرة، فضلاً عن عجز الحكومة عن تأمين الخدمات الأساسية للسكان المحليين وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب لدرجة أنهم بدأوا ينضمون إلى الجماعة المسلحة بغرض الحصول على الدخل[24].

وتشير تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن أقدام مجموعة من المسلحين على إغلاق وتعطيل الكثير من حقوق النفط والغاز وخطوط الأنابيب ومرافئ التصدير ومعامل التصفية ومحطات توليد الطاقة وذلك سعياً منهم لتحقيق مطالب سياسية أو مالية، ونتج عن ذلك انخفاض الإنتاج النفطي إلى 150,000 برميل في اليوم مما أدى إلى انخفاض الصادرات التي تعتمد عليها ليبيا في توفير الدخل لتبلغ مستويات متدنية تبعث على القلق[25]، وبحسب الإحصائيات الأممية تقدر التكلفة الإجمالية الاقتصادية للصراع في ليبيا منذ اندلاعه عام 2011م وحتى عام 2025م (وذلك في حال لم يوقع اتفاق سلام في السنوات المقبلة بين الأطراف المتحاربة في ليبيا) 1,411.6 مليار دينار ليبي[26].

ثالثاً: الانعكاسات الاجتماعية والإنسانية:

لا شك أن الآثار الاجتماعية والإنسانية في نتيجة طبيعية للانعكاسات السياسية والاقتصادية التي أفرزها التدخل العسكري في ليبيا، فكل المتغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي من تعثر في المسار السياسي وضعف البيئة الاقتصادية كلها عوامل مؤثرة في النسيج الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببقية الآثار[27].

شن التحالف الدولي أكثر من 17,000 طلعة جوية مسلحة على ليبيا حدثت على أثرها العديد من الوفيات في صفوف المدنيين، كل هذا أدى بدورة لحدوث فوضى وانتهاكات إنسانية جسيمة، ناهيك عن الهجرة غير الشرعية واللجوء إلى دول الجوار، وكان النظام

[24] مجلس الأمن. (2014). **الجلسة والوثيقة رقم 7218**. منشورات مجلس الأمن الدولي. نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية. ص6.
[25] مجلس الأمن. (2014). **تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**. رقم الوثيقة 131. منشورات مجلس الأمن الدولي. نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية. ص3، الفقرة 9.
[26] UN. (2021). **Report on the economic cost of the Libya conflict**. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Beirut: Lebanon. P 8.
[27] القريشي، حيدر. (2018). **مرجع سابق**. ص 327

الاجتماعي في ليبيا يكاد يكون منقسماً حسب القبائل والانتماءات وكل قبيلة بمثابة دولة بذاتها، وهذا ما زاد في تردي الأوضاع[28].

وفي ظل عدم وجود سلطة مركزية في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي قد ألقى انعدام الأمن وانتشار السلاح وذلك لانتشار المليشيات المسلحة وعمليات الخطف التي تقوم بها بظلاله القاتمة على المجتمع الليبي، إذ بدأ الصراع في ليبيا بالانتشار على المستوى الوطني واتخذ العنف عدة أشكال فضلاً عن شبح الحرب الأهلية والخوف من التدخل الدولي ثانيةً[29].

ولقد لخص وزير الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا (محمد عبد العزيز) في جلسة أمام مجلس الأمن الدولي عام 2014م التحديات الاجتماعية التي يواجها المجتمع الليبي بالآتي[30]:

أولا: المشاكل المتعلقة بالأشخاص المشردين داخل البلاد واللاجئين الليبيين في خارج البلاد.

ثانياً: النزاعات القبلية التي تغذيها الارتباطات الوثيقة مع الجماعات المسلحة.

ثالثاً: هروب الموارد البشرية إلى الخارج بسبب الخوف من الملاحقة القضائية ونتيجة لقانون العزل السياسي غير العادل[31].

رابعاً: الموقف السلبي الواضح لمنظمات المجتمع المدني في الداخل الليبي إزاء الأحداث الداخلية في ليبيا.

---

[28] بلقاسم، فرحاتي. (2021). **التدخل العسكري في ليبيا ودورة في انهيار الدولة**. مجلة المعيار مجلد:25 عدد:62 ص-ص:868- 886. ص.882. قسنطينة: الجزائر. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

[29] منظمة العفو الدولية. (2013). **مرجع سابق**. ص13 وبعد.

[30] مجلس الأمن. (2014). **مرجع سابق**. ص5.

[31] **قانون العزل السياسي في ليبيا**: وهو قانون يحرم ممارسة العمل السياسي والإداري والقيادي سواء بالحق في الترشح والترشيح في الانتخابات التي ستجري في البلاد بمختلف أنواعها وفي كافة القطاعات الإدارية العامة والشركات أو المؤسسات المدنية و الأمنية أو العسكرية وكل الهيئات الاعتبارية المملوكة للمجتمع المدني وكذلك تأسيس الأحزاب والروابط والنقابات والنوادي وما في حكمها لمدة عشر سنوات لكل من تقلد منصب خلال الفترة من عام 1969م إلى 2011م(هي فترة حكم الرئيس الليبي السابق معمر القذافي)، وفي تاريخ 2012/12/25 أقر المؤتمر الوطني العام في ليبيا بأغلبية الحاضرين قانون العزل السياسي.
للمزيد انظر، ديفيد، رومان. مزيودات، هدى. (2014). **إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك.** بحث من منشورات مركز بروكنجز الدوحة. الدوحة: قطر. ص4وبعد.

خامساً: أزمة الثقة بين الشعب والحكومة، وبين الحكومة والسلطة التشريعية (المؤتمر الوطني العام في ليبيا)، الأمر الذي يعيق أي تقدم في العملية السياسية.

سادساً: عدم وجود استراتيجية إعلامية من أجل حشد دعم السكان المحليين لأي عملية تخدم التقدم في الوضع الليبي.

الفرع الثاني: الانعكاساتُ على المستوى الخارجيِ.

لقد خلفت الأزمة الليبية عدة انعكاسات على دول الجوار الإقليمي نظراً لتشاركهم شريطاً حدودياً، بالإضافة إلى امتداد آثر التفاعلات الداخلية في ليبيا إلى المستوى الدولي.

أولا: الانعكاسات الإقليمية:

لقد كان للتدخل العسكري في ليبيا نتائج وتداعيات على **الجزائر** نظراً لمى استقبلته من تهديدات ناجمة عن حدودها الشرقية مع ليبيا في ظل الانفلات الأمني وانهيار منظومة الأمن والدفاع الليبية فضلاً عن غياب السلطة المركزية، وكان من أبرز الداعيات إعلان زيادة ميزانية الدفاع الوطني، إضافة إلى إعلان حالة الاستنفار الأمني الدائم على الحدود الشرقية مع ليبيا وذلك بسبب زيادة عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات إلى الداخل الجزائري، إضافة إلى محاولات متكررة للجماعات الإرهابية لتسلل إلى العمق للقيام بأعمال عنف في الجزائر[32].

ولم يقتصر التهديد المتصاعد للأزمة الليبية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الأمنية الجزائرية فقط، حيت أن كل جوانب الحياة في المجتمع تتأثر بوجود تهديد يمس استقرار البلد، وبالتالي فمن المنطقي أن التهديد الأمني يعني المساس بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فمن بين التداعيات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر هو تعليقها نشاط شركتها (سوناطراك) المالكة لثلاث آبار بترولية على الحدود الليبية إضافة إلى تعليق النشاط الخاص بالنقل الجوي للأشخاص مع ليبيا وانخفاض حجم الصادرات الجزائرية لليبيا، أما

[32] بوبوش، محمد. (2016). **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**. ط1. عمان: الأردن. منشورات دار الخليج للنشر والتوزيع. ص208.

فيما يخص الجانب الاجتماعي فإن مسألة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إلى الجزائر قد ألقت بظلالها على واقع المجتمع الجزائري[33].

وشكل التدخل العسكري في ليبيا تهديداً لاستقرار **تونس** إذ برزت التهديدات الأمنية على مستوى المجموعات المتطرفة، حيث تأسست تنظيمات إرهابية على غرار (أنصار الشريعة، كتيبة عقبة بن نافع) والتي تحصنت في جنوب تونس ووجدت هذه التنظيمات عمقاً لها في الأراضي الليبية، واستفادة من الفوضى الليبية في إمكانية تهريب السلاح والحصول على مصادر تمويل، ومن بين التداعيات الأمنية كذلك، نجد أن موقع تونس الجغرافي في أقصى شمال إفريقيا جعلها نقطة انطلاق للمهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها جسراً للعديد من الليبيين بحثاً عن الأمن والاستقرار[34].

أما على الصعيد التجار والاقتصادي فقد تراجعت المبادلات التجارية بين البلدين بنسبة تزيد عن 75% وفق تقارير لوزارة التجارة التونسية نتيجة توقف حوالي 1300 شركة تونسية تصدر إلى ليبيا، وذلك بسبب الفوضى التي شهدتها الأراضي الليبية وغياب جهاز منظم قادر على تسيير المبادلات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى إغلاق موانئ ومطارات ليبيا بشكل شبه كامل، وبعد تفاقم الأزمة الليبية اضطرت تونس لإيجاد مصدر توريد للطاقة بعد أن كان يتم تأمين 25% من حاجات تونس من الطاقة من الأسواق الليبية[35].

وشكلت الأزمة الليبية واحدة من مصادر التهديد الأمني على **جمهورية مصر العربية** وذلك عن طريق بوابة الحدود الغربية بينهما، إذ شهدت ليبيا بعد التدخل العسكري فيها إحياء التيارات الإسلامية المتشددة وسعي الإخوان المسلمين للسيطرة على المشهد والذي من شأنه

---

[33] عدلان، شويشي. (2022). **التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية**. رسالة ماجستير. قسم: العلوم السياسية. كلية: الحقوق والعلوم السياسية. جامعة: 8 ماي 1945 قالمة. قالمة: الجزائر. ص135 وبعد.

[34] Wehrey, Frederic. (2020). Tunisia's **Wake-Up Call: How Security Challenges from Libya Are Shaping Defense Reforms**. Carnegie Endowment for International Peace. Washington: USA. P3.

[35] الحناشي، عبد اللطيف. (2015). **الصراع في ليبيا: أبعاده وتداعياته على تونس**. بحث من منشورات موقع تورس. تونس. متوفر على الرابط الآتي: https://www.turess.com/hakaek/78004 . تاريخ الزيارة: 2024/6/1.

تهديد الأمن القومي المصري بالإضافة إلى المساهمة في نمو الجريمة المنظمة (تهريب سلاح والمخدرات والمطلوبين الأمنيين)[36].

وألقت الأزمة الليبية بآثارها السلبية على واقع الاقتصاد المصري المحمل أساسا بأعباء ثقيلة نتيجة ما شهدت مصر من أحداث سياسية عام 2011م، ويعد الملف الأكثر تأثيراً على الواقع المصري هو اضطرار نحو 1,5 مليون عامل مصري إلى مغادرة مواقع العمل في ليبيا والعودة إلى مصر فراراً بحياتهم[37]، مما شكل ضغطاً شديداً على سوق العمل المصرية التي تعاني بطالة وركوداً اقتصادياً، ومن التداعيات السلبية أيضاً تراجع حجم التبادلات التجارية بين مصر وليبيا، إذ تراجع حجم الصادرات المصدرية للسوق الليبية بمقدار 75%[38].

ثانيا: الانعكاسات الدولية:

لقد خلف الانهيار الأمني في ليبيا فراغاً استراتيجياً في منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي، وهذا جعل من ليبيا من بين العواصم الأولى الحاضنة لتنظيم داعش وذلك لسيطرة على عدة مناطق فيها (كمدينة سرت)، كما استغلت التنظيمات المسلحة المتطرفة والعصابات الإجرامية العابرة للحدود انهيار المؤسسات الليبية الأمنية لإعادة نشاطاتها وتوسيع شبكاتها في كامل المنطقة، الأمر الذي سهل عملية نقل الأفراد المطلوبين أمنياً والسلاح خارج ليبيا، وأصبحت ليبيا مصدراً للإرهاب المهدد للأمن والسلم الدوليين وتهديداً حقيقياً للاستقرار

[36] لاشين، دينا. (2020). **الأوضاع في ليبيا وتأثيرها على الأمن القومي المصري**. بحث من منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية. برلين: ألمانيا. متوفر على الرابط الآتي: https://democraticac.de/?p=65958 . تاريخ الزيارة: 2024/6/1.

[37] UN. (2014). **Situation Brief: The Libyan Conflict and its Impact on Egypt and Tunisia**. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Beirut: Lebanon. P10.

[38] عدلان، شويشي. (2022). **مرجع سابق**. ص162.

العالمي وذلك بعد العديد من الحوادث، ومثال على ذلك حادثة القنصلية الأمريكية ومقتل السفير الأمريكي[39].

وبناءٌ على ما سبقَ يمكننا القولُ إنَ تدخلَ حلفِ شمالَ الأطلسيَ في ليبيا قد كانَ بمثابةِ فرصةٍ لتخلصَ من الرئيسِ الليبيِ معمرْ القذافي وتوجهاتهُ المعاديةُ للغربِ بالإضافةِ إلى امتلاكِ ليبيا مقوماتٍ اقتصاديةً خاصةً في القطاعِ النفطيِ جعلَ منها هدفٍ استراتيجيٍ للدولِ الأجنبيةِ، وقدْ خلفَ مجموعةً من الانعكاساتِ تمثلت في انتشارِ الفوضى والأسلحةِ والشبكاتِ الإرهابيةِ والجريمةِ المنظمةِ والانهيارِ الاقتصاديِ، والتي كانَ أثرها سلبيٌ على الواقعِ الليبيِ الداخليِ بالإضافةِ إلى أنها ألقت بظلالها السلبيةِ على الواقعِ الإقليميِ والدوليِ ، ويعدَ تدخلُ الحلفِ الأطلسيَ في ليبيا غيرِ ناجحٍ نتيجةً انسحابِ الحلفِ مباشرةِ عقبِ سقوطِ حكومةِ القذافي وعدمُ أدارتهُ للمرحلةِ الانتقاليةِ، فضلاً عن تغليبِ كفةِ الأطماعِ الاستراتيجيةِ والعملِ العسكريِ غيرَ المخططِ وغيرِ محسوبِ العواقبِ على التدخلِ الإنسانيِ.

اَلخَـاتِمَة

شكلُ التدخلِ الدوليِ لأغراضٍ إنسانيةٍ أبرزَ ممارساتِ المنظماتِ الدوليةِ في خضمِ تطورِ آلياتِ حمايةِ حقوقِ الإنسانِ وارتقائها في مضمونها إلى تهديدِ الأمنِ والسلمِ الدوليينَ في حالةِ انتهاكها، واتجهَ مجلسُ الأمنِ الدوليِ في هذا الإطارِ إلى تفويضِ المنظماتِ الإقليميةِ لاستعمالِ القوةِ منْ أجلِ حمايةِ المدنيينَ، وشكلت المنطقةُ العربيةُ أحدَ أهمِ معاقلِ الممارساتِ العسكريةِ للتدخلِ الدوليِ، وكانَ للتدخلِ العسكريِ لحلفِ شمالِ الأطلسيَ في ليبيا نتائجَ وخيمةً على كلِ الأصعدةِ، خاصةً بعدَ خروجهِ عن مضمونِ قرارِ مجلسِ الأمنِ الدوليِ القاضي بحظرِ الطيرانِ بهدفِ حمايةِ المدنيينَ، وصارَ يسعى لقتلِ الرئيسِ الليبيِ السابقِ معمر القذافي وإسقاطِ نظامهِ، وتركَ ليبيا معقلاً للإرهابِ والتطرفِ بسببِ تدميرِ جلِ

[39] بتاريخ 2012/9/11 تعرضت قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة بنغازي شرق ليبيا لهجوم على يد مسلحون إسلاميون أدت إلى مقتل السفير الأمريكي في ليبيا (كريستوفر ستيفنز) بالإضافة إلى ثلاثة دبلوماسيين. بلقاسم، فرحاتي. (2021). **مرجع سابق**. ص883

مؤسساتِ الدولةِ والبنى التحتيِ في ليبيا وانتشارِ السلاحِ والفلتانِ الأمنيِ، وهذا ما خلفَ أزمةً إنسانيةً وجعلَ ليبيا مسرح للاقتتالِ.

ونخلص إلى العديد من النتائج في هذا البحث:

- إن شرعيةً التدخلِ العسكريِ في ليبيا ليست محلا لشكِ وذلكَ بوجهةِ نظرِ القانونِ الدوليِ وذلكَ بالنظرِ إلى الأساسِ القانونيِ الذي بنيَ عليهِ التدخلُ، وهوَ قرارُ مجلسِ الأمنِ الدوليِ رقمِ 1973 لعامِ 2011م الذي اتخذهُ بموجبَ الفصلَ السابعَ من ميثاقِ الأممِ المتحدةِ والقائمِ على مبدأِ التدخلِ لأسبابٍ إنسانيةٍ " حمايةٍ المدنيينَ " لحفظِ الأمنِ والسلمِ الدوليينِ.
- إن عدمَ مشروعيةِ التدخلِ العسكريِ في ليبيا هيَ حقيقةٌ وواقعٌ يجبُ الإقرارُ بها، إذ إنَ حلفَ الناتو تجاوزَ المهمةِ المطلوبةِ منهُ وهيَ (فرضُ حظرٍ جويٍ لحمايةِ المدنيينَ بحسبَ القفرة 6 من القرارِ 1973) بالإضافةِ إلى أنَ الخسائرَ التي تكبدتها ليبيا بعدَ تدخلِ الناتو كانتْ أكبرَ بكثيرٍ مما مارسهُ نظامُ القذافي قبلَ التدخلِ، وكانَ التدخلُ يحملُ في طياتهِ حساباتِ استراتيجيةً (التخلصُ من نظامِ القذافي) تحتَ ذريعةِ حقوقِ الإنسانِ.
- إن التدخلَ العسكريَ في ليبيا كانَ لهُ منعكساتهِ سلبيةً ألقت بظلالها على الصعيدِ الداخليِ الليبيِ وامتدَ أثرها على الصعيدِ الإقليميِ وحتى الدوليِ، فانتشارُ السلاحِ والفوضى في ليبيا وتواجدِ التنظيماتِ المسلحةِ بشتى تصنيفاتها أدتْ إلى حدوثِ فلتانِ وعدمِ استقرارٍ أمنيٍ، بالإضافةِ إلى أزمةِ الهجرةِ غيرِ الشرعيةِ التي أثقلت كاهلَ دولِ الجوارِ وأوروبا باعتبارِ ليبيا هيَ لديها حدودٌ معَ ستِ دولِ ولكونها بوابةَ أفريقيا نحوَ أوروبا.
- يُعد التدخلُ العسكريُ في ليبيا فاشلاً بسببَ انسحابِ قواتِ حلفِ الشمالِ الأطلسيِ مباشرةِ عقبِ سقوطِ نظامِ القذافي وتملصَ منْ مسؤوليةِ إدارةِ المرحلةِ الانتقاليةِ ما بعدَ القذافي وعدمُ تقديمِ الدعمِ والمساعدةِ الضروريةِ للسلطاتِ الجديدةِ لبناءِ دولةِ مؤسساتٍ.

- إن تدخلِ حلفِ شمالَ الأطلسيَ في ليبيا كانَ لهُ دورٌ في إسقاطِ نظامِ معمر القذافي، وساهمَ بشكلٍ كبيرٍ في دعمِ ومساندةِ قوى المعارضةِ للسيطرةِ على الجغرافيةِ الليبيةِ، إلا أنهُ تركَ ليبيا أمامَ عدةِ تحدياتٍ تؤثرُ على استقرارها ومن أهمها عدمُ وجودِ سلطةٍ مركزيةٍ مسيطرةٍ على زمامِ الأمورِ، ولا تزالُ ليبيا تعيشُ أزمةً مستمرةً على واقعِ انقساماتٍ سياسيةٍ وصراعاتِ مسلحةٍ منذُ تدخلِ حلفِ شمالَ الأطلسيَ في ليبيا وتحولت إلى ساحةٍ لتنافسَ الإقليميَ والدوليَ بينَ دولٍ تساندُ أطرافَ الأزمةِ ضدَ بعضها البعضِ.

وكما نخلص إلى العديد من التوصيات والمقترحات:

- ضبطُ وتحديدُ المعاييرِ التي يجبُ توافرها في الحالاتِ التي تستدعي تدخلَ الدولي من قبلٌ منظمةِ الأممِ المتحدةِ، وتتمثلَ هذهِ المعاييرِ في أنَ التدخلَ الدوليَ لا يكونُ إلا بعدَ استنفادِ كافةِ الوسائلِ غيرِ العسكريةِ المنصوصِ عليها في المادةِ (33) من ميثاقِ الأممِ المتحدةِ، وأن يكونَ هناكَ تناسبُ بينَ الوسائلِ العسكريةِ المستخدمةِ والهدفِ المنشودِ من التدخلِ وفقا لمبدأِ التناسبِ والضرورةِ.
- تعاونُ الدولِ الإقليميةِ والدوليةِ وتنسيقِ الجهودِ من أجلِ بسطِ سيادةِ الحكومةِ المركزيةِ على مؤسساتِ الدولةِ في ليبيا، وإعادةُ هيكلةِ الجيشِ ومؤسساتِ الأمنِ، والسعيُ بالتدريجِ لمنعِ وجودِ السلاحِ خارجَ الإطارِ القانوني.
- تعاونُ دولِ الجوارِ لمنعِ الآثارِ السلبيةِ للأزمةِ الليبيةِ على استقرارِ المنطقةِ والعالمِ، ومواجهةُ خطرِ التطرفِ والإرهابِ والحيلولةِ دونَ توفيرِ تربةٍ خصبةٍ تستغلها المجموعاتُ المتطرفةُ لنشرِ أفكارها وممارساتها.

اَلمَرَاجِع

أولاً: المراجعُ باللغةِ العربيةِ:

1 – الكتبُ:

- القريشي، حيدر. (2018). **التدخل العسكري وآثاره في العلاقات الدولية**. ط1. القاهرة: مصر. المركز العربي للنشر والتوزيع. 407 ص.
- بوبوش، محمد. (2016). **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**. ط1. عمان: الأردن. منشورات دار الخليج للنشر والتوزيع. 364 ص.

2 – الرَّسائل الجامعيَّة:

- لخضر، رابحي. (2015). **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة**. أطروحة دكتوراه. قسم: العلوم السياسية. كلية: الحقوق والعلوم السياسية. جامعة: أبي بكر بلقايد تلمسان. شتوان: الجزائر.
- عدلان، شويشي. (2022). **التدخل العسكري التركي في ليبيا ما بعد القذافي وتداعياته الإقليمية**. رسالة ماجستير. قسم: العلوم السياسية. كلية: الحقوق والعلوم السياسية. جامعة: 8 ماي 1945 قالمة. قالمة: الجزائر.

3 – المقالات والأبحاثِ القانونيَّةِ:

- الرشيد، أحمد الزروق. (2017). **إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 – 2016**. مجلة مدارات سياسية. عدد:3. ص–ص: 82–113. تبسة: الجزائر. مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات.
- بلقاسم، فرحاتي. (2021). **التدخل العسكري في ليبيا ودورة في انهيار الدولة**. مجلة المعيار مجلد:25 عدد:62 ص–ص:868– 886. قسنطينة: الجزائر. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

- ديفيد، رومان. مزيودات، هدى. (2014). **إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك.** بحث من منشورات مركز بروكنجز الدوحة. الدوحة: قطر.
- الحناشي، عبد اللطيف. (2015). **الصراع في ليبيا: أبعاده وتداعياته على تونس.** بحث من منشورات موقع تورس. تونس. متوفر على الرابط الآتي: https://www.turess.com/hakaek/78004 .
- [1] لاشين، دينا. (2020). **الأوضاع في ليبيا وتأثيرها على الأمن القومي المصري.** بحث من منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية. برلين: ألمانيا. متوفر على الرابط الآتي: https://democraticac.de/?p=65958 .

4– التَّقارير الدَّوليَّة:

- مجلس الأمن. (2013). **تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.** رقم الوثيقة 104. منشورات مجلس الأمن الدولي. نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية.
- منظمة العفو الدولية. (2013). **تقرير ليبيا عندما أطلقت الميليشيات النار على المتظاهرين.** منشورات مطبعة منظمة العفو الدولية. لندن: المملكة المتحدة.
- صندوق النقد الدولي. (2012). **تقرير ليبيا ما بعد الثورة: التحديات والفرص.** منشورات صندوق النقد الدولي. واشنطن: الولايات المتحدة الأمريكية.
- مجلس الأمن. (2014). **الجلسة والوثيقة رقم 7218.** منشورات مجلس الأمن الدولي. نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية.
- مجلس الأمن. (2014). **تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.** رقم الوثيقة 131. منشورات مجلس الأمن الدولي. نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية.

5 – المواثيق والقراراتِ الدَّوليَّةِ:

- ميثاق الأمم المتحدة عام 1945م.
- قرار جامعة الدول العربية رقم 7298 بشأن ليبيا عام 2011م.
- قرار جامعة الدول العربية رقم 7360 بشأن ليبيا عام 2011م.
- قرار مجلس الأمن رقم 1970 بشأن ليبيا عام 2011م.
- قرار مجلس الأمن رقم 1973 بشأن ليبيا عام 2011م.

ثانياً: المراجعُ باللغةِ الأجنبيةِ:

- Maulidya, Al Dina. (2020). **Efforts of the Arab League in Resolving the Arab Spring Conflict in Libya and Syria in 2010-2012**. Journal of Social and Political Studies. Vol:4. p-p: 55-66. Universities Islam Negeri Radon Fatah. Palembang: Indonesia.
- UN. (2021). **Report on the economic cost of the Libya conflict**. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Beirut: Lebanon.
- Wehrey, Frederic. (2020). Tunisia's **Wake-Up Call: How Security Challenges from Libya Are Shaping Defense Reforms**. Carnegie Endowment for International Peace. Washington: USA.
- UN. (2014). **Situation Brief: The Libyan Conflict and its Impact on Egypt and Tunisia**. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Beirut: Lebanon.

ثالثاً: المواقع الإلكترونيَّة:

- **موقع حلف شمال الأطلسي (الناتو)**، متوفر على الرابط الآتي: https://www.nato.int/.
- **موقع مركز تورس**، متوفر على الرابط الآتي: https://www.turess.com/ .
- **موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية**، متوفر على الرابط الآتي: https://democraticac.de/ .